

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للشمول المالي الأول – البنك المركزي اليمني

دور البنوك التجارية في المحافظ الإلكترونية

(تجربة بنك اليمن والكويت في تقديم المحفظة الإلكترونية)

إستعراض تجربة بنك اليمن والكويت النوعية في تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر شراكته الإستراتيجية مع الشركات المشغلة لأنظمة النقود الإلكترونية.

14-15 ابريل | اليمن | صنعاء – البنك المركزي اليمني

معين أحمد العراسي

مدير إدارة المحافظ الإلكترونية – بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار

M-Money.Dep@yk-bank.com

00967775332332

دور البنوك التجارية في المحافظ الإلكترونية

(تجربة بنك اليمن والكويت في تقديم المحفظة الإلكترونية)

1. ملخص:

إنكم اليوم مدعوون في هذا المؤتمر الوطني الأول الخاص بالشمول المالي، والذي تم تنظيمه وإعداده من قبل البنك المركزي اليمني والذي نؤكد بأنه سيكون مؤتمراً مختلفاً ونوعياً كونه يناقش أهم المواضيع والأمور الخاصة بمشروع النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول ودور البنوك التجارية في تقديم وتبني هذا المشروع.

إن تبني البنك المركزي لمثل هذه المؤتمرات الوطنية، إنما هو دليل واضح على إهتمام واضح من قيادة البنك المركزي ممثلة في الأخ محافظ البنك المركزي بأهمية هذا المؤتمر وأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه البنوك التجارية في تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

وفي ظل التوجه الصحيح للمؤتمر الوطني الأول حول الشمول المالي، وإستعراض البنوك التجارية تجاربها في تقديم خدمات النقود الإلكترونية خلال الفترة الماضية كونها البنوك المرخصة التي حصلت على تراخيص نهائية لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

وباعتبار بنك اليمن والكويت أحد البنوك التجارية التي حصلت على ترخيص تقديم خدمات النقد الإلكتروني لتقديم محفظة "فلوسك"، وأيضاً حصول البنك على ترخيص نهائي لتقديم خدمات النقد الإلكتروني الخاص بتقديم محفظة "أم تي ان- موبايل موني".

وفي هذه الورقة سيتم إستعراض دور البنك ومسيرته الواضحة في تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول عبر دخوله في شراكات إستراتيجية تعاقدية مع أكبر الشركات المشغلة لإنظمة النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

وستلخص هذه الورقة مسيرة البنك وتوجهه في تنويع الشراكات الإستراتيجية لتقديم هذه الخدمات مع الشركات المشغلة لإنظمة النقود الإلكترونية والمتخصصة في هذه الإنظمة. كما سيتم التطرق إلى خطط البنك المستقبلية والتي تم وضعها في سبيل إنجاح وتحقيق مبدأ الشمول المالي من تبني خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول وأيضاً كيفية تنويع البنك للموديلات المختلفة لتقديم هذه الخدمات.

2. مقدمة:

تعتبر خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، من أهم الخدمات التي يجب على البنوك التجارية التركيز عليها والعمل على تنفيذها وذلك من خلال الدخول في شراكات متعددة مع شركات مشغلة ومتخصصة في أنظمة النقود الإلكترونية.

إن تبني البنوك لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، يمثل إنطلاقة نوعية وأيماناً راسخاً من قيادات تلك البنوك بأهمية هذه الخدمات ودورها الأساسي في تحقيق الشمول المالي من خلال وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكثر شرائح المجتمع ليتم الإستفادة منها.

ولكي نستطيع العمل على تحقيق الشمول المالي من تقديم الخدمات المالية والمصرفية، يجب أن تتضافر كل الجهود الحكومية والخاصة والشركات وغيرها في سبيل تحقيق ونشر ثقافة إستخدام خدمات النقود الإلكترونية بين جميع شرائح المجتمع.

وفي الإطار نفسه، وعند التمعن في الدور الإستراتيجي الذي يجب أن تلعبه البنوك التجارية في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، فإننا نرى أنه لا زال هناك البعض من البنوك التي لا تعير هذه الخدمات أي أهمية، لفهمها المغلوط حول مخاطر هذه الخدمات أو لعدم توفر الخبرة الكافية لتقديم هذه الخدمات بالشراكة الإستراتيجية مع الشركات المشغلة لإنظمة النقود الإلكترونية.

عندما ننظر إلى التجارب العالمية الخاصة بتقديم خدمات النقود الإلكترونية، فإننا نستخلص من هذه التجارب إلى وجود تجارب متعددة لتقديم هذه الخدمات، فمنها من يقدم هذه الخدمة عبر البنوك التجارية فقط وذلك من خلال قيام تلك البنوك بشراء نظام النقد الإلكتروني والقيام بإدارة الوكلاء وهو ما نسميه Bank Led.

وهناك بعض التجارب التي تم تبنيها من خلال تقديم خدمة النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول عبر شركات الاتصالات والذي يسمى MNOs –Led. وهناك بعض التجارب الأخرى التي تتبنى تقديم خدمات النقود الإلكترونية من خلال تنظيم العلاقات الخاصة بين البنوك التجارية وبين شركات الاتصالات لتقديم خدمات النقود الإلكترونية. وهذا النموذج يعتبر من أفضل وأنجح التجارب التي قدمت في تقديم خدمات النقود الإلكترونية.

وعند التطرق إلى تجربة بنك اليمن والكويت في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، فإنه قد أعتمد نموذجاً جديداً وفريداً، وذلك من خلال إعماده تقديم هذه الخدمات بالشراكات الإستراتيجية مع الشركات المشغلة لإنظمة النقود الإلكترونية مثل شراكته الإستراتيجية مع شركة كواليتي كونكت لتقديم محفظة " فلوسك". وأيضاً إعماده الدخول في شراكة إستراتيجية لتقديم هذه الخدمات مع أكبر شركة إتصالات في اليمن وهي شركة أم تي ان، وذلك لتقديم محفظة "أم تي ان – موبايل موني".

أخيراً، فإن أهم الأسس والقواعد التي يجب على البنوك التجارية أخذها في الحسبان عند إتخاذ قرارها الدخول لتقديم خدمات النقود الإلكترونية، هي الفهم الصحيح لنوع ال business Model الذي ستقدم به خدمات النقود الإلكترونية، وأيضاً الإهتمام بدراسة التجارب العالمية في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، وتحليل الأدوار المناطة بكلا من البنوك وشركات الإتصالات في تقديم مثل هذه الخدمات.

وبناءً عليه، نتمنى أن تكون هذه الورقة هي أساس واضح للبنوك التجارية الأخرى (المتردة في تقديم هذه الخدمات)، حيث سنركز في هذه الورقة على تجربة بنك اليمن والكويت في تقديم خدمات النقود الإلكترونية وتنوع أسلوبه في عقد شراكات إستراتيجية لتقديم هذه الخدمات الإلكترونية.

معين أحمد العراسي

مدير إدارة المحافظ الإلكترونية

3. أهداف ورقة العمل:

يمكن تلخيص الأهداف الخاصة من إعداد هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم الاستفادة والمعلومات الكاملة لجميع البنوك التجارية التي لم تدخل مجال النقد الإلكتروني، من خلال عرض تجربة بنك اليمن والكويت (ك تجربة نوعية) في تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.
- تهدف هذه الورقة إلى توضيح المعوقات والصعوبات للمعنيين في البنك المركزي، والتي واجهت بنك اليمن والكويت أثناء فترة إستخراج تراخيص تقديم المحافظ الإلكترونية، ليتم العمل على وضع حلول جذرية لتلك الصعوبات.
- تهدف هذه الورقة إلى أن تكون نموذج عمل مثالي يحتذى به من قبل البنوك التجارية التي لم تقدم خدمات النقود الإلكترونية، في خطوة جادة وهامة منهم لتحقيق الشمول المالي من تقديم خدمات النقود الإلكترونية.
- تقديم مقترح للبنك المركزي تبنيته تنفيذ خطة ترويجية وتسويقية خاصة بخدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول في جميع محافظات الجمهورية، بحيث تتولى البنوك التجارية تمويل هذه الخطة الترويجية والتسويقية.
- تقديم المقترحات والتوصيات لجميع المعنيين في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، بأهمية تظافر الجهود المشتركة لتقديم خدمات النقود الإلكترونية.

4. تعريفات:

- **خدمة النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول**

هي إستخدام الهاتف المحمول كقناة لتقديم خدمة النقود الإلكترونية للعميل من قبل البنك المرخص له وتشمل المدفوعات والحوالات عبر الهاتف المحمول.

- **البنك المرخص**

هو البنك المرخص له تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بموجب تعليمات منشور البنك المركزي الصادر رقم 2014/11 وهو يمثل في هذه الورقة بنك اليمن والكويت.

- **شركة الإتصالات (MTN)**

هي الجهة المرخص لها تقديم خدمات الإتصالات والتي من خلالها قام بنك اليمن والكويت التعاقد معها لتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، حيث تمثل شركة MTN، هي الشركة المشغلة لتقديم محفظة "أم تي ان – موبايل موني"

- **شركة الخدمات المالية (كواليتي كونكت)**

هي الجهة المشغلة لخدمة النقود الإلكترونية "فلوسك"، والتي من خلالها قام بنك اليمن والكويت التعاقد معها لتقديم خدمة النقود الإلكترونية "محفظة فلوسك". حيث تمتلك شركة كواليتي كونكت نظام متخصص في مجال أنظمة النقد الإلكتروني.

- **الشمول المالي**

هو حصول جميع شرائح المجتمع على جميع الخدمات المالية والمصرفية والتي يتم تقديمها عبر خدمات النقود الإلكترونية، وذلك من خلال إشراك جميع شرائح المجتمع في محافظ النقود الإلكترونية.

• ال USSD

هي البروتوكولات الخاصة بالإتصالات ويتم إستخدامها عبر الهواتف الخلوية G.S.M.A للإتصال بإجهزة كمبيوتر المشغلة بشبكة الجوال. حيث يمكن استخدام ال USSD للخدمات المالية الخاصة بالنقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول عبر جميع أنواع إصدارات الهاتف المحمول. وتعتبر ال – USSD CODE أهم الميزات التي تتميز بها أم تي ان في تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

• ترخيص بنك اليمن والكويت لتقديم محفظة "فلوسك"

هو الترخيص النهائي الصادر من البنك المركزي رقم (4197) بتاريخ 2018/10/01، الذي سمح لبنك اليمن والكويت تقديم خدمة النقود الإلكترونية "محفظة فلوسك" بالشراكة الإستراتيجية مع شركة كواليتي كونكت.

• ترخيص بنك اليمن والكويت لتقديم محفظة "أم تي ان – موبايل موني"

هو الترخيص النهائي الصادر من البنك المركزي رقم (3582) بتاريخ 2019/10/07، الذي سمح لبنك اليمن والكويت تقديم خدمة النقود الإلكترونية "محفظة أم تي ان – موبايل موني" بالشراكة الإستراتيجية مع شركة الإتصالات MTN.

• الأطراف المعنية بتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول

هي الأطراف المعنية بتقديم خدمات النقود الإلكترونية، وتشمل أيضاً الجهات التي تستفيد من تقديم هذه الخدمات حيث تتكون الأطراف من:

- ❖ البنوك التجارية المرخص لها تقديم خدمات النقود الإلكترونية.
 - ❖ شركات الإتصالات (المشغلة لنظام النقود الإلكترونية).
 - ❖ شركات الخدمات المالية (الشركات المشغلة لنظام النقود الإلكترونية).
 - ❖ الوكيل: هو الشخص المعنوي أو الإعتباري، الذي يقدم خدمات النقود الإلكترونية للعملاء نيابة عن البنوك.
 - ❖ العميل: هو الشخص المعنوي أو الإعتباري المستخدم لخدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.
- التقنيات الخاصة بتقديم خدمات النقود الإلكترونية**

هي التقنيات الفنية والتي يتم عن طريقها تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، حيث تختلف تقديم هذه التقنيات باختلاف الشركة المشغلة لإنظمة النقود الإلكترونية عبر الهاتف حيث تتمثل أهم التقنيات المستخدمة في تقديم هذه الخدمات:

1. تقنية التطبيق APP: حيث يتم تقديم خدمات النقود الإلكترونية بواسطة تطبيق يتم تحميله على أجهزة الهاتف المحمول لعملاء الخدمة.
2. تقنية ال USSD: حيث يتم تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر استخدام الرموز القصيرة والتي تعرف ب SHORT-CODE، حيث ترتبط هذه التقنية بتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الشبكة الرئيسية لشركات الإتصالات G.S.M.A. ولا تحتاج هذه التقنية للإرتباط بالإنترنت ويتم تقديم هذه التقنية على جميع أنواع إصدارات الهاتف المحمول (الذكية – غير الذكية).
3. تقنية ال SMS: حيث يتم تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر استخدام العميل لإرسال رسائل نصية تمثل رموز قصيرة وذلك للحصول على خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.

❖ المحاور الأساسية لورقة العمل

(1) المحور الأول: تاريخ المدفوعات الإلكترونية

في هذا المحور سيتم التطرق إلى أهمية تاريخ المدفوعات الإلكترونية منذ بداية نشأتها كما يلي:

- يعود تاريخ الدفع الإلكتروني إلى عام 1918، وذلك عندما تم نقل العملة لأول مرة في الولايات المتحدة من قبل بنك الإحتياطي الفيدرالي بمساعدة التلغراف.
 - عند تتبع صناعات بطاقات الائتمان وذلك في عام 1914، عندما بدأت المتاجر الكبيرة وشركات الويسترن يونيون وشركات النفط والفنادق في إصدار البطاقات الإلكترونية لعمالها لتمكينهم من دفع ثمن السلع والخدمات. بعد 40 عام من التطور التكنولوجي في بطائق الائتمان، أصبح مستخدمي البطائق الائتمانية أكثر تزايداً لأنها أصبحت أكثر وسيلة مقبولة للدفع.
 - مع التطور التقني المخيف ولا سيما صناعات الهاتف الذكي، أدى ذلك إلى النمو السريع للإقتصاد الرقمي ومكن تحقيق ثورة غير مسبوقة في الحلول المالية غير التقليدية.
 - مرحلة صعود الإقتصاد الرقمي، حيث تم في هذه المرحلة صعود الإقتصاد الرقمي وخاصة مرحلة ظهور المحافظ الإلكترونية حيث كانت بداية ظهورها كما يلي:
- ❖ كانت البدايات في الإتحاد الأوروبي عندما إنتشرت خدمات الدفع الإلكتروني من حساب إلى حساب.
 - ❖ كانت أستراليا، كندا، سنغافورا من الدول التي رخصت وأعتمدت النموذج غير البنكي للعمل بنظام المدفوعات الرقمية والإلكترونية.
 - ❖ في آسيا، خرجت العديد من التطبيقات الإلكترونية في الصين، من خلال ظهور تطبيقات Ali Pay و WeChat، والتي كانت أكثر التطبيقات التي يتم إستخدام عملياتها في التسوق وشراء السلع والخدمات.
 - ❖ في أفريقيا تم ظهور النموذج الخاص بشركات الإتصالات (MNOs)، حيث يقوم مستخدمو هذا النموذج بتحويل رصيد الهاتف وذلك بقيادة الشركة الكينية m-pesa، والتي توسعت خدماتها إلى أفغانستان، جنوب أفريقيا، الهند، رومانيا، ألبانيا.
 - ❖ في أمريكا اللاتينية، لا زال البعض من السكان بلا بنوك، بالرغم من دفع الحكومة إلى إستخدام خدمات الدفع الإلكتروني للحد من الفساد.

أهم الصعوبات التي تواجه أنظمة الدفع الإلكترونية:

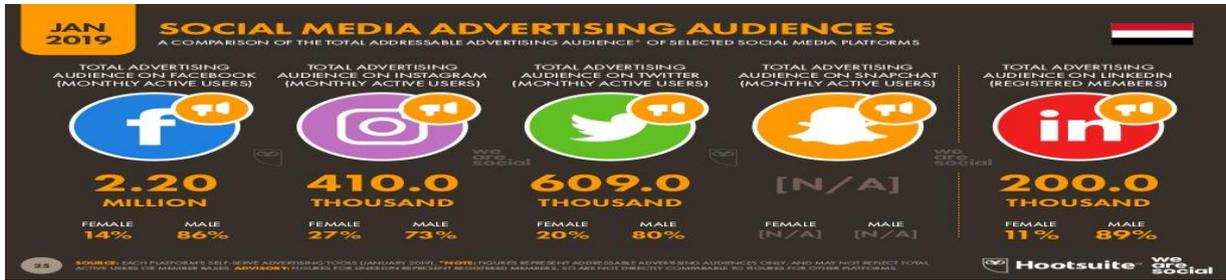
- البنية التحتية الخاصة بأنظمة الدفع الإلكترونية.
- الصعوبات المرتبطة بالقضايا التنظيمية والقانونية.
- التحديات الثقافية والاجتماعية.

(2) المحور الثاني: مستقبل النقود الإلكترونية في اليمن

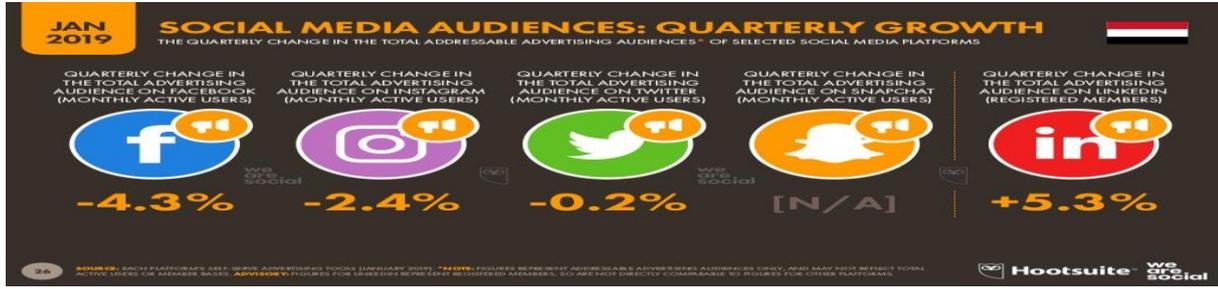
سيتم في هذا المحور استعراض دراسة حالة قامت بها الأمم المتحدة على إستخدامات اليمنيين واهتماماتهم من حيث الوسائل التقنية والإلكترونية

❖ تم توزيع عدد من الاستبيانات على عدد من الشباب اليمنيين، لمعرفة توجهاتهم واهتماماتهم فيما يخص الوسائل التقنية والإلكترونية التي يستخدمونها حيث كانت إجابات 660 من الاجابات الخاصة بالاستبيان على النحو التالي:

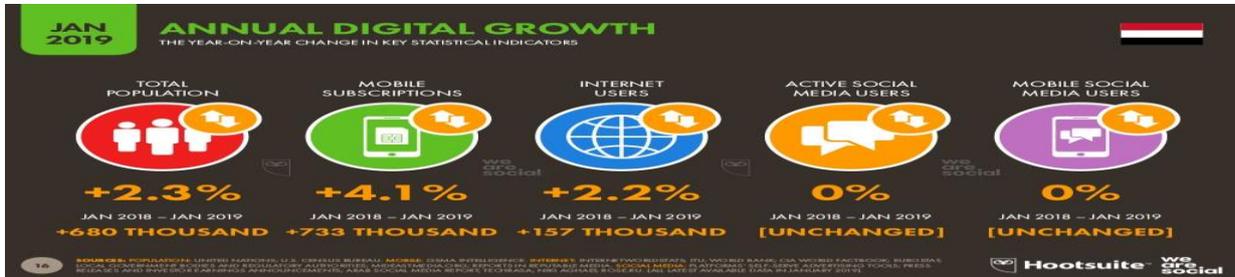
- ✓ 70% من المشاركين في الاستبيان كانوا ذكور.
- ✓ متوسط العمر ما بين 24-34 عام.
- ✓ 60% من المشاركين في الاستبيان كانوا موظفين، 30% منهم كانوا طلاب.
- ✓ 20% منهم يستخدموا الإنترنت منذ 5 سنوات على الأقل.
- ✓ 35% منهم يستخدموا الإنترنت ما بين 5-10 سنوات.
- ✓ 40% منهم يستخدموا الإنترنت منذ أكثر من 10 سنوات.
- ✓ 20% منهم يستخدموا أجهزة هاتف نوع (IOS).
- ✓ 65% منهم يستخدمون أجهزة هاتف نوع (أندرويد).



❖ معدل النمو في السكان وأثره على الإقتصاد في اليمن وذلك بحسب الدراسة كما في شهر يناير 2019

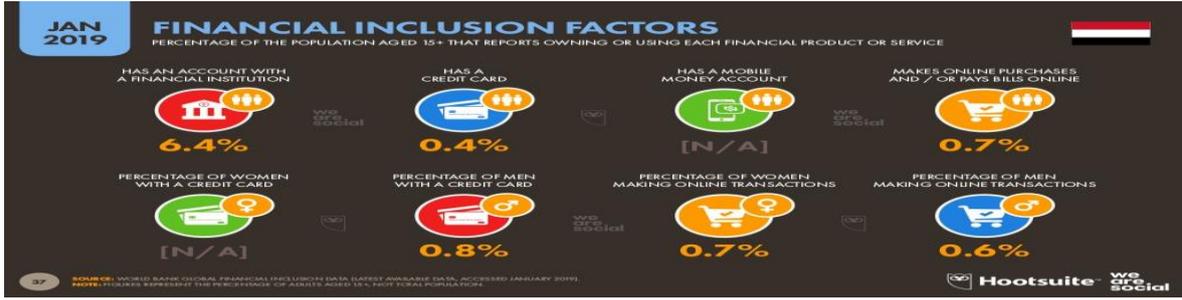


❖ معدل النمو الخاص بمستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي في اليمن (يناير/ 2019)

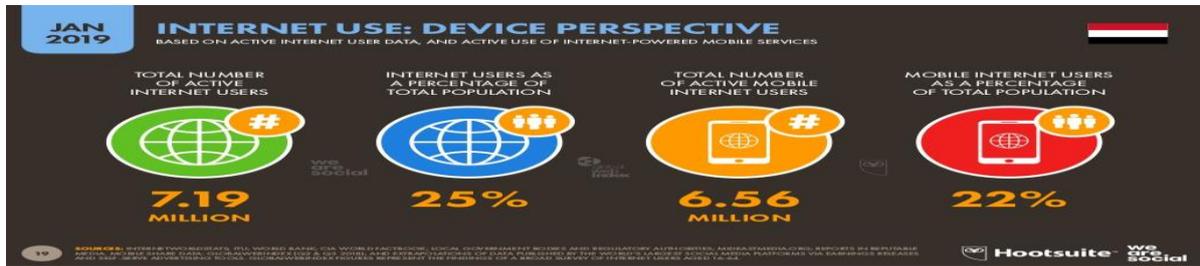


❖ معدل النمو السنوي في الاستخدام الرقمي في اليمن (يناير/ 2019)

- ❖ مؤشرات الشمول المالي في اليمن (يناير/ 2019)
- ❖ مؤشرات استخدام الإنترنت في اليمن (يناير/ 2019)



وبعد استعراض هذه الدراسة، فإن أهم النتائج التي نستخلص منها مستقبل خدمات النقود الإلكترونية في



اليمن وذلك كما يلي:

- ✓ يعتبر المجتمع اليمني، بيئة خصبة لإستخدام خدمات النقود الإلكترونية في اليمن، وذلك يظهر جلياً من خلال نسبة مستخدمي الإتصالات المتنقلة في اليمن والتي بلغت 63% من نسبة عدد السكان في اليمن.
- ✓ هناك ارتفاع في نسبة المشتركين في شركات الإتصالات المتنقلة، وذلك من خلال ارتفاع نسبة المشتركين في شركات الإتصالات بنسبة 4.1%.
- ✓ توجه مستخدمي الإنترنت في اليمن في تزايد، وهو ما سيكون له الأثر الإيجابي في ارتفاع نسبة مستخدمي خدمات النقود الإلكترونية.
- ✓ تقدم هذه الدراسة، مؤشرات إيجابية بأن استخدام خدمات النقود الإلكترونية سيكون له مستقبلاً خلال الفترة القادمة.
- ✓ سيظهر أهمية إستخدام خدمات النقود الإلكترونية بشكل كبير، في ظل ارتفاع نسبة مستخدمي الإتصالات المتنقلة.

(3) المحور الثالث: التقنيات المستخدمة في تقديم خدمات النقود الإلكترونية

سيتم في هذا المحور استعراض التقنيات الخاصة بتقديم خدمات النقود الإلكترونية، وأوجه الاختلافات الخاصة بها.

هناك العديد من التقنيات التي يتم عن طريقة تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول وهي كما يلي:

البند	تقنية التطبيقات الإلكترونية	USSD تقنية ال	تقنية الرسائل القصيرة SMS
	Applications		

التعريف	تقنية تقدم خدمات النقود الإلكترونية عبر تحميل تطبيق الخدمة في جهاز العميل.	هي تقنية تقدم خدمات النقود الإلكترونية عبر استخدام رموز قصيرة مثل *1000*، لتظهر قائمة النظام بعد ذلك.	هي تقنية عبر استخدام رموز قصيرة عن طريق قيام العميل بإرسال رسائل قصيرة إلى نظام الخدمة SHORT CODE.
خصائص التقنية	<ul style="list-style-type: none"> ● يجب تحميل التطبيق على جهاز هاتف العميل. ● يجب أن يكون جهاز الهاتف ذكي. ● يتم استخدام خدمة على جهاز آيفون، جهاز أندرويد. ● يجب استخدام الإنترنت لاستخدام التطبيق أو عبر استخدام الرسائل القصيرة SMS بدون إنترنت. ● استخدام هذه التقنية من قبل العميل المشترك في أي إحدى شركات الاتصالات. ● (Yemen -MTN –Sabafon Mobile) ● يمكن لمشتركي ال G.S.M.A+CDMA استخدام هذه التقنية. ● لا يشترط أن يكون مستخدم التطبيق هو مالك شريحة الخط. 	<ul style="list-style-type: none"> ● لا يحتاج إلى تحميل تطبيق في جهاز الهاتف المحمول. ● يمكن استخدام التقنية مع الأجهزة الذكية وغير الذكية. ● يمكن استخدام الخدمة على جميع أنواع إصدارات الهاتف المحمول. ● تقدم التقنية عبر شركات الاتصالات G.S.M.A فقط. ● تقدم خدمات النقود الإلكترونية كلما كانت تغطية شبكة الاتصالات متوفرة. ● لا تحتاج إلى استخدام الإنترنت. ● يمكن لمشتركي ال G.S.M.A استخدام هذه التقنية. (أم تي ان + سبأفون) ● يجب أن يكون مستخدم الخدمة هو مالك الشريحة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تستخدم التقنية كبديل في حال تعطل تقنية التطبيق الإلكتروني. ● يجب تحميل تطبيق الخدمة على جهاز الهاتف. ● تستخدم عبر جميع أنواع إصدارات الهاتف المحمول. ● يتم استخدام التقنية عبر إرسال رسائل نصية برمز قصيرة بنوع الخدمة التي يطلبها العميل. ● لا تحتاج إلى استخدام الإنترنت.
عيوب التقنية	<ul style="list-style-type: none"> ● يجب توفر الإنترنت ليتم استخدام التطبيق. ● لا يمكن استخدام التطبيق في حال ضعف شبكة الإنترنت. ● تكلف العميل، تكلفة استخدام الإنترنت ليتمكن من استخدام التطبيق. ● إمكانية اختراق نظام التطبيق. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تستخدم رموز قصيرة قد يصعب على العميل استيعابها. ● قد لا يفضلها أصحاب أجهزة الهاتف الذكي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تستخدم رموز معقدة تصعب على العميل استيعابها. ● تكلف العميل، تكاليف إرسال الرسائل النصية.

4) المحور الرابع: كيفية الاستفادة من المحافظ الإلكترونية في الظروف الحالية

في ظل الظروف الحالية، والتي تمر بها بلادنا بسبب الأزمة السياسية والحصار المفروض، ومن خلال حوض البنك تجربة تقديم محفظة " فلوسك"، واستعداده لتقديم محفظة أم تي ان في القريب العاجل، فإنه من وجهة نظري الشخصية ولكي يتم الاستفادة من المحافظ الإلكترونية في هذه الظروف وذلك عبر تبني بعض الخطط والمشاريع ومنها:

أولاً: يجب أن يتبنى البنك المركزي، التخطيط والإعداد لتنفيذ العديد من المشاريع التمويلية الخاصة بالجهات الحكومية المالية لتنفيذ مشاريعها التمويلية عبر خدمات النقود الإلكترونية للهاتف المحمول.

ثانياً: يقوم البنك المركزي بالتنسيق مع البنوك التجارية التي تقدم خدمات المحافظ الإلكترونية بإعداد خطة تسويقية وترويجية تستهدف فيها جميع شرائح المجتمع اليمني، لتوعيتهم بأهمية استخدامات النقود الإلكترونية وخصائصها وميزاتها، كوسيلة رئيسية من وسائل الدفع الإلكتروني.

ثالثاً: يقوم البنك المركزي، بتنظيم وتنسيق اجتماعات دورية بين البنوك التجارية التي تقدم المحافظ الإلكترونية وبين المعنيين في وزارة الاتصالات، وشركات الاتصالات المعنية، وشركات الخدمات المالية لمناقشة المعوقات والصعوبات التي تواجه تلك الجهات فيما يخص تقديمها لخدمات النقود الإلكترونية.

رابعاً: تقوم البنوك التجارية التي تقدم المحافظ الإلكترونية، بتنسيق وتنظيم إجتماعات ومؤتمرات لباقي البنوك التجارية التي لم تدخل هذا المجال، ليتم تدريب وتأهيل وتعريف تلك البنوك بتجربة المحفظة الإلكترونية.

خامساً: يقوم البنك المركزي بتشجيع النموذج البنكي Bank Led، الخاص بتقديم خدمات النقود الإلكترونية حتى يتم إستعادة ثقة العملاء بالبنوك.

سادساً: يقوم البنك المركزي بتقديم برامج توعوية وتحفيزية وتشجيعية لجميع الشركات والجهات الحكومية والخاصة التي تقوم بإدارة مستحقاتها المالية عبر المحافظ الإلكترونية.

سابعاً: يقوم البنك المركزي بالتنسيق مع البنوك وشركات الخدمات المالية وشركات الاتصالات التي تقدم المحافظ الإلكترونية، لإعداد خطة مزممة للربط التقني والفني بين أنظمة تلك المحافظ تعزيزاً للشمول المالي.

5) المحور الخامس مسيرة بنك اليمن والكويت في أعمال المحافظ الإلكترونية

سيتم التطرق في هذا المحور، حول المراحل التي تم المرور بها في تنفيذ أعمال المحافظ الإلكترونية.

أولاً: مرحلة الدراسة وتحليل الأدوار (العام 2016)

قام البنك في هذه الفترة والتي بدأت في العام 2016، بدراسة مشروع المحافظ الإلكترونية حيث قام بالخطوات التالية:

- ✓ قام البنك بدراسة مشروع المحافظ الإلكترونية، وذلك عبر قيادة بدراسة تفاصيل المشروع ومتطلباته اللازمة.
- ✓ قام البنك خلال هذه الفترة، بتفعيل دور البحوث وتطوير المنتجات وذلك من خلال تعيين مسؤول عن البحوث وتطوير المنتجات عبر دراسة جميع المنتجات والخدمات المالية والمصرفية التي تقدم عبر دول خارجية.

✓ تم دراسة معظم التجارب العالمية الخاصة بالشركات التي تقدم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، حيث تم دراسة تجربة أشهر وأهم التجارب والتي قدمت في كينيا عن طريق شركة m-pesa.

✓ تم تحليل الأدوار والمتطلبات الخاصة بالبنوك وشركات الاتصالات في هذا المشروع عبر تحليل النموذج البنكي Bank-Led وكذلك تحليل النموذج الخاص بشركات الاتصالات MNOs-Led.

- ✓ تم مقارنة دور البنوك التجارية في تقديم هذه النماذج، حيث تم تحديد الأدوار والمتطلبات الخاصة بالبنك في كل نموذج من النماذج التي تم دراستها.
- ✓ الخروج بقرار نهائي حول النموذج الذي سيقوم به البنك لتنفيذ المشروع.

ثانياً: مرحلة إتخاذ قرار إختيار النموذج المناسب للبنك في تقديم خدمات النقود الإلكترونية (العام 2017)

- ❖ بعد دراسة النموذج الذي يناسب البنك في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، تم إتخاذ قرار الإدارة التنفيذية بأن يكون البنك مشاركاً في النموذج البنكي Bank-Led، لتنفيذ هذا المشروع.
- ❖ تم وضع مصفوفة خاصة بالمتطلبات والأدوار الخاصة بالبنك، وتضمنت هذه المصفوفة متطلبات ودور شركات الإتصالات في المشروع.
- ❖ تم البحث عن شركات الإتصالات والتي تمتلك أنظمة خاصة بالنقد الإلكتروني، وتقديم عرض مالي من البنك لشراء نظام خاص بالنقود الإلكترونية. وكان من ضمن الشركات المقدم لها العرض المالي (شركة MTN+ شركة Sabafon).
- ❖ تم الاتفاق على الإطار العام الخاص بدور البنك وشركة MTN، في مشروع المحفظة الإلكترونية.
- ❖ تم إعداد أول مذكرة رسمية بين البنك وشركة MTN، تختص بإتفاقية سرية تبادل المعلومات (NDA).
- ❖ بعد ذلك تم إعداد مذكرة تفاهم رسمية بين البنك وبين شركة MTN، حول الأنشطة الرئيسية للمشروع.

ثالثاً: مرحلة التفاوض وبناء ملف البنك المركزي الخاص بالحصول على الترخيص (2017/7-2017/12)

- ✓ تم خلال هذه الفترة إستكمال إجراءات التفاوض بين البنك وبين شركة MTN، على الأدوار والمتطلبات الخاصة بكل طرف.
- ✓ تم تحديد أدوار البنك والشركة، وتحديد متطلبات إدارة الوكلاء، وجميع المتطلبات الخاصة بالحملة التسويقية وإدارة نظام الخدمة.
- ✓ تم دراسة وتحليل منشور البنك المركزي رقم 11/2014، فيما يخص خدمات النقود الإلكترونية، والذي تم على أساسه بناء عقد التشغيل الرئيسي بين البنك والشركة فيما يخص المشروع.
- ✓ تم تجهيز جميع المتطلبات والنماذج والمستندات الخاصة بملف البنك المركزي للحصول على ترخيص البنك المركزي لتقديم الخدمة.
- ✓ تم مراجعة البنك المركزي، ودراسة الملف بشكل متكامل وقام البنك المركزي بمنح البنك (الترخيص المبدئي لتقديم الخدمة).

رابعاً: مرحلة تقديم شركة كواليتي كونكت عرض تقديم محفظة فلوسك بالشراكة الإستراتيجية مع البنك (يناير 2018)

- تم في هذه المرحلة دراسة العرض المقدم من شركة كواليتي كونكت لتقديم محفظة فلوسك بالشراكة الإستراتيجية مع البنك، حيث تم في هذه المرحلة التالي:
- ✓ تم دراسة العرض المقدم من شركة كواليتي كونكت، بخصوص عقد شراكة إستراتيجية بين الطرفين لتقديم المحفظة.
- ✓ تم إتباع نفس الخطوات السابقة مع شركة كواليتي كونكت، كونه تم معاملة شركة كواليتي كونكت بنفس معاملة شركة MTN.

- ✓ تم التفاوض على جميع الأمور والقضايا الخاصة ببناء العقد التشغيلي للخدمة بين الطرفين.
- ✓ تم إعداد وتجهيز نماذج وعقود الخدمة الخاصة بتقديم المحفظة، بعد التنسيق الكامل مع المعنيين في شركة كواليتي كونكت.
- ✓ تم تجهيز وبناء جميع المتطلبات الخاصة ببناء ملف البنك المركزي، لكي يتم الحصول على ترخيص تقديم الخدمة.
- ✓ تم حصول البنك على ترخيص البنك المركزي (الترخيص المبدئي لتقديم الخدمة)، وذلك بعد استيفاء معظم متطلبات البنك المركزي، بحسب ما وردت في منشور البنك المركزي.
- ✓ تم إصدار قرار الأخ المدير العام، بإنشاء وإعداد إدارة مختصة بالنقود الإلكترونية، بحيث يتم توفير جميع المتطلبات الخاصة بإنشاء هذه الإدارة.

خامساً: مرحلة تنفيذ مشروع تجريبي (Pilot Project)، ومرحلة تقييم البنك المركزي، لمدى إستعداد وجاهزية البنك وشركة كواليتي كونكت لتقديم محفظة (فلوسك)

- ✓ تم التنسيق بين البنك وشركة كواليتي كونكت، لإعداد خطة مزمنة لتنفيذ وتجربة نظام الخدمة (Pilot Project).
- ✓ تم تجهيز كل المتطلبات اللازمة لإختبار نظام الخدمة، واستكمال كامل المتطلبات اللازمة بذلك.
- ✓ تم إعداد مذكرة رسمية تحت توقيع البنك، وإرسالها إلى البنك المركزي وإعلامه بالبدء في إختبار نظام الخدمة، حيث تضمنت المذكرة تاريخ البدء في الإختبار، الجهة التي سيتم إختبار النظام عليها، عدد الموظفين الذي سيقومون بإختبار النظام، الفترة الخاصة بإختبار النظام.
- ✓ تم الحصول على موافقة البنك المركزي، بتنفيذ مشروع إختبار نظام الخدمة وأهمية توثيق نتائج الإختبار وإرسال تقارير الإختبار.
- ✓ تم إختبار نظام الخدمة على جميع موظفي بنك اليمن والكويت، وموظفي شركة كواليتي كونكت.
- ✓ قام البنك بمنح جميع موظفي البنك مبلغ (10,000 ريال)، تشجيعاً وتحفيزاً منه لتجربة نظام الخدمة والإطلاع على خدماتها.
- ✓ تم توثيق جميع النتائج الخاصة بإختبار نظام الخدمة، وتجميع جميع تقارير الإختبار، وإرسالها بمذكرة رسمية إلى البنك المركزي.
- ✓ قام البنك المركزي بوضع معايير خاصة لكلاً من البنك وشركة كواليتي كونكت لقياس مدى إستعداد وجاهزية الطرفين لتقديم المحفظة.
- ✓ تم نزول فريق من البنك المركزي إلى إدارة المحفظة الإلكترونية في البنك، والتأكد من تطبيق البنك لجميع المعايير الخاصة بتقديم الخدمة.
- ✓ تم بعد ذلك نزول فريق من البنك المركزي إلى إدارة شركة كواليتي كونكت، وبحضور المعنيين من البنك، للتأكد من تطبيق الشركة لجميع المعايير الخاصة بتقديم الخدمة.
- ✓ تم توثيق نتائج الزيارة الميدانية من قبل البنك المركزي، وتوثيق درجات معنية لكل بند من بنود التقييم.
- ✓ قام البنك المركزي بتحرير مذكرة رسمية، خاصة بمنح البنك الترخيص النهائي لتقديم محفظة "فلوسك" بالشراكة مع شركة "كواليتي كونكت"، وكانت نسبة تقييم البنك 78%.

- ✓ تم التنسيق بين البنك والشركة على الخطوط العريضة والتفاصيل الخاصة بالحملة التسويقية والترويجية بمحفظة "فلوسك" ليتم الإعلان عنها في جميع وسائل الإعلان المسموعة ووسائل التواصل الإجتماعي، واللوحات الإعلانية في الشوارع بتاريخ 2019/01.

6) المحور السادس: خطط البنك في تطوير خدمات المحافظ (مستقبلاً)

في إطار الرؤية الإستراتيجية التي يؤمن بها البنك، وبناءً على الإيمان والدعم الراسخ من الإدارة التنفيذية للبنك حول أهمية استخدام خدمات النقود الإلكترونية، وضرورة أن تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً في تقديم خدمات النقود الإلكترونية، فإن أهم الخطط الإستراتيجية التي سيقوم البنك بتنفيذها خلال الفترة القادمة وتتمثل في التالي:

أولاً: يسعى البنك لتوسيع أنشطته المختلفة في مجال النقود الإلكترونية، وذلك من خلال استكمال الإجراءات التنظيمية والتعاقدية الخاصة بالتعاقد مع شركة جديدة للخدمات المالية لتقديم محفظة إلكترونية ثالثة.

ثانياً: في إطار الخطط المستقبلية للبنك، فإن البنك يسعى لتنظيم وتنسيق إقامة العديد من الفعاليات والمؤتمرات لجميع الجهات المعنية بخدمات النقود الإلكترونية، لتوضيح تجربة البنك في مجال خدمات النقود الإلكترونية وتعزيزاً لمبدأ الشمول المالي.

ثالثاً: يؤمن البنك بأهمية تعزيز الشمول المالي لخدمات النقود الإلكترونية، وذلك من خلال إعداد خطة شاملة لربط أنظمة جميع المحافظ الإلكترونية المتعاقد معها، مع بعضها البعض وأيضاً ربط أنظمة تلك المحافظ الإلكترونية مع النظام البنكي.

رابعاً: يسعى البنك إلى توسيع أنشطته في مجال المحافظ الإلكترونية بشكل تدريجي، وذلك من خلال العمل على تحويل جميع مستحقات موظفي البنك، وأي التزامات نقدية خاصة به عبر توزيعها على المحافظ الإلكترونية المتعاقد معها، تعزيزاً لاستخدام ثقافة النقود الإلكترونية.

خامساً: في خطوة جادة ليكون البنك بوابه رئيسية لخدمات الدفع الإلكتروني فإنه يسعى لربط جميع أنظمة المحافظ الإلكترونية مع جميع أنظمة الدفع العالمية الأخرى مثل (الفيزا كارد، الماستر كارد، الويسترن يونيون)، وأيضاً ربط أنظمة تلك المحافظ مع أنظمة المحافظ الدولية الأخرى التي تقدم خدمات النقود الإلكترونية.

سادساً: خلال الفترة القادمة، فإن البنك يسعى إلى تقديم خدمات نوعية وفريدة وذلك عبر ربط نظام السويتش الخاص بشبكة الصرافات الآلية التابعة له مع جميع أنظمة النقود الإلكترونية المتعاقد معها البنك.

7) المحور السابع: تجربة البنك في مشروع إستبدال النقدية الجديدة بنقد إلكتروني عبر محفظة "فلوسك"

سيتم في هذا المحور إستعراض تجربة البنك، من خلال مشاركته في مشروع إستبدال النقدية الجديدة بنقد إلكتروني عبر خدمة النقود الإلكترونية "فلوسك" وسيتم إستعراض التالي:

أولاً: مرحلة تحديد المتطلبات والنقاشات 2019/12/15-2019/12/13

✓ تم الاجتماع مع المعنيين من إدارة العمليات المصرفية في البنك المركزي، لمناقشة إجراءات الخدمة، وطريقة تقديمها في فروع البنك.

✓ تم مراجعة الإجراءات الخاصة بإستبدال النقدية الجديدة بنقد إلكتروني، حيث تم إجراء تعديلات تخص ترتيب الإجراءات التي يجب أن تنفذ في فروع البنك، كونه أحد البنوك التي يقدم خدمات محفظة "فلوسك".

- ✓ تم الاتفاق مع المعنيين في البنك المركزي، على المتطلبات التي يجب أن تتوفر من قبل البنك مثل، إستمارة طلب التعويض، نموذج فتح الحساب في الخدمة، معلومات عن عدد الوكلاء ونقاط الخدمة. معلومات عن فروع البنك ومواقعها.
- ✓ تم الإتفاق على أن تنفيذ آلية الإستبدال ستكون عبر المحافظ الإلكترونية، وذلك من خلال إلزام المواطنين بفتح حسابات إلكترونية في أنظمة المحافظ الإلكترونية واستلام المبالغ الجديدة من المواطنين وإيداعها في حساباتهم الإلكترونية.
- ✓ تم الإتفاق على آلية إستخدام النظام الخاص بالاستعلام، والمصمم من المختصين في البنك المركزي والذي من خلاله يتم الاستعلام عن عدم قيام المواطن بالإستبدال عن طريق محافظ إلكترونية أخرى منعاً للازدواجية في تعويض المواطنين.
- ✓ تم الإتفاق على السقف المسموح لكل مواطن إستعاضته بنقد إلكتروني والذي حدد بمبلغ 100,000 ريال لكل مواطن

ثانياً: مرحلة تجهيز متطلبات تنفيذ الآلية: 2019/12/17

تم في هذه المرحلة القيام بالتالي:

- ✓ توفير المتطلبات الخاصة بالبنك فيما يخص الوكلاء من خلال: تجهيز معلومات الوكلاء ونقاط الخدمة وعناوينهم وفي أي محافظات والعزل والقرى.
- ✓ تم تجهيز معلومات خاصة بفروع البنك، وعناوينها وأسماء المسؤولين في فروع البنك وموظفي نقاط الخدمة في تلك الفروع.
- ✓ تم إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بالوكلاء، وفروع البنك ونقاط الخدمة والتي توضح إجراءات تنفيذ آلية الإستبدال وإجراءات استقبال المواطنين وتنفيذ عملية الإستبدال.
- ✓ تم إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك والتي تخص الإدارات المعنية في البنك مثل: إدارة الخزينة المركزية، قسم الرقابة المالية، إدارة المراجعة.
- ✓ تم إعداد السياسات والإجراءات الخاصة بإستلام النقدية الجديدة من وكلاء الخدمة، وإجراءات ترحيل تلك المبالغ بشكل يومي إلى البنك المركزي اليمني.
- ✓ تم إعداد نماذج التقارير المالية التي تثبت قيام البنك بتنفيذ عملية الإستبدال والتي على أساسها يتم إرسالها إلى البنك المركزي بشكل يومي.
- ✓ تم تكوين مجموعه تواصل مع جميع المختصين في الفروع ومدرائهم، والمختصين في شركة كواليتي كونكت، وإرسال كل الإجراءات والسياسات الخاصة بتنفيذ آلية الإستبدال.
- ✓ تم إعداد وتكوين وحدة عمليات مصغرة من المعنيين في إدارة المحافظ الإلكترونية، والخزينة وقسم الرقابة المالية، إدارة الفروع لمتابعه تنفيذ آلية الإستبدال.

ثالثاً: مرحلة الإعلان عن موعد تنفيذ آلية الإستبدال وتنفيذها 2019 12/18

حيث تم في هذه المرحلة القيام بالتالي:

- ✓ مراجعة أخيره للإعلان الخاص بإجراءات إستبدال النقدية الجديدة بنقد إلكتروني عبر المحافظ الإلكترونية.
- ✓ تم التوقيع على محضر خاص بإجراءات تنفيذ آلية الإستبدال بعد التأكد من جميع التفاصيل التي وردت في المحضر.

- ✓ قام البنك المركزي، بإنزال إعلان رسمي عبر جميع وسائل الإعلان المسموعة والمقروءة، وأيضاً مواقع التواصل الاجتماعي حول آلية إستبدال النقد الجديد بنقد إلكتروني.
 - ✓ تم التوضيح في الإعلان الرسمي عن جميع المحافظ الإلكترونية التي ستقوم بتنفيذ آلية الإستبدال مع نشر جميع مواقع الوكلاء ونقاط الخدمة التابعة لكل المحافظ الإلكترونية.
- تم التوضيح في الإعلان الرسمي، عن الإجراءات التي يجب على المواطنين إتباعها عند الذهاب لإستبدال النقدية الجديدة بنقد إلكترونية والشروط الواجب الخاصة بالإستبدال.

رابعاً: مرحلة تنفيذ آلية إستبدال النقد الجديد بنقد إلكتروني (12/19 – 2020/01/16)

كانت هذه المرحلة بمثابة إختبار حقيقي وتحدي صعب لجميع المحافظ الإلكترونية التي نفذت آلية الإستبدال، حيث كانت تلك الفترة بمثابة نقلة نوعية في أعمال المحافظ الإلكترونية وكان لها الزخم الكبير الذي لا يمكن نسيانه، حيث تم في هذه المرحلة تنفيذ عملية الإستبدال للمواطنين تم خلال تلك الفترة القيام بالتالي:

تم إستقبال جميع المواطنين في جميع فروع البنك، وتنظيم الطوابير الخاصة بهم لضمان خدمتهم بالشكل السريع والكامل.

1. تم تشكيل فريق مختص في إدارة النقود الإلكترونية للتواصل مع جميع موظفي نقاط الخدمة في فروع البنك، وحل مشاكلهم أولاً بأول.
2. تم مراعاة إرسال كافة المستندات والتعليمات الواردة من البنك المركزي، حول بعض الصعوبات التي تواجههم إلى جميع فروع البنك أولاً بأول.
3. تم مراعاة إعداد وتجهيز تقارير مالية تفصيلية عن أنشطة الوكلاء وفروع البنك ونقاط الخدمة التابعة لهم، وإرسالها إلى البنك المركزي بشكل يومي حيث كان يراعى أن تشمل التقارير تفاصيل مختلفة مثل: عدد الحسابات الإلكترونية المفتوحة، إجمالي المبالغ التي تم استعاضتها للمواطنين، إجمالي المبالغ النقدية التي سحبت من حسابات المواطنين الإلكترونية، إجمالي المبالغ النقدية الجديدة الموردة من وكلاء الخدمة لفروع البنك، المبالغ النقدية الجديدة التي يتم ترحيلها إلى البنك المركزي، وغيرها من التفاصيل.

خامساً: أهم المميزات الخاصة بتجربة إستبدال النقد الجديد بنقد إلكتروني

أهم المميزات التي تم الإستفادة منها في مشاركة البنك في هذه التجربة النوعية:

1. كانت التجربة بمثابة نقلة نوعية في مجال تقديم خدمات النقود الإلكترونية لجميع البنوك التي نفذت هذه التجربة بشكل عام. والتي أثبتت مدى قدرة البنوك على إدارة وتنفيذ هذه المشاريع في فروعها.
2. تنفيذ آلية الإستبدال ساعدت جميع البنوك المشتركة في تقديم خدمات النقود الإلكترونية على صقل مهاراتها وقدراتها من خلال تنفيذ عملية الإستبدال للنقدية الجديدة بنقد إلكتروني عبر المحافظ الإلكترونية.
3. ساهمت آلية الإستبدال على نشر ورفع الوعي والثقافة لدى معظم شرائح المجتمع وتعريفهم بخدمات النقود الإلكترونية وأهميتها وطريقة إستخداماتها.
4. ساهمت الآلية في رفع نسبة الثقة لدى المواطنين والعملاء للبنوك، وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة وانعدام السيولة النقدية.
5. ساهمت الآلية في رفع نسبة النمو والتعلم لدى البنوك المساهمة ووكلائهم ونقاط الخدمة، حول الإجراءات الصحيحة التي يجب إتباعها عند فتح حسابات إلكترونية للعملاء.

6. كان تنفيذ الآلية تحدى كبير ومنافسة كبيره بين جميع البنوك المشتركة في تنفيذها، حيث وضحت هذه التجربة نقاط الضعف والقوة التي يمتلكها كل بنك في المحفظة الإلكترونية التي تحت مسؤوليته.
7. استفادت جميع المحافظ الإلكترونية المشتركة في تنفيذ الآلية من خلال ارتفاع نسبة عدد الحسابات الإلكترونية التي تم فتحها للمواطنين بشكل يومي، حيث كان يتراوح عدد الحسابات الإلكترونية التي تم فتحها يومياً ما بين 600-1000 حساب إلكتروني.
8. استفادت جميع المحافظ الإلكترونية المشتركة في تنفيذ آلية الاستبدال العمولات الإلكترونية التي تحسب على المواطن عندما يقوم بسحب المبلغ نقداً من حسابه الإلكتروني.
9. استفادت المحافظ الإلكترونية ووكلاء الخدمة المشاركين في تنفيذ الآلية، الحصول على مبالغ نقدية (كاش)، مقابل قيام تلك البنوك باستبدال النقدية الجديدة بنقدية قديمة، والتي يتم استلامها من البنك المركزي اليمني.

سابعاً: أهم الصعوبات والمعوقات الخاصة بتنفيذ آلية الاستبدال

كان أهم الصعوبات والمعوقات التي واجهت المحافظ الإلكترونية المنفذة لآلية الاستبدال كالتالي:

- ✓ أهم المشاكل التي واجهت المحافظ الإلكترونية خلال فترة تنفيذ الآلية، هي إنقطاع خط الإنترنت والذي أعلنت عنه وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والذي سبب إيقاف تنفيذ آلية الاستبدال لبعض الأيام.
- ✓ الضغط والازدحام الكبير الذي واجه جميع مقرات فروع البنوك، والوكلاء ونقاط الخدمة بسبب توافد المواطنين بشكل غير طبيعي للقيام بعملية الاستبدال.
- ✓ ضيق الوقت المستغرق لتنفيذ آلية الاستبدال، وذلك بسبب أن الوقت المستغرق لتنفيذ إجراءات آلية الاستبدال من خلال فتح حساب للعميل، وتعبئة طلب فتح الحساب، وإستمارة التعويض حوالي (10 - 15 دقيقة) لكل مواطن.
- ✓ تغيير الإجراءات التي أرسلت من قبل المعنيين في البنك المركزي، فيما يخص آلية إجراءات الاستبدال، والتي كانت تتغير من وقت لآخر، مما كان سبباً في حدوث إرباك لجميع المحافظ الإلكترونية.
- ✓ الوقت المستغرق الذي يقضيه المعنيين في المحافظ الإلكترونية المشتركة في تنفيذ آلية الاستبدال، لتجهيز وإعداد التقارير اليومية الخاصة بآلية الاستبدال لكي ترسل إلى البنك المركزي، حيث يتم إرسال تلك التقارير الساعة 2 بعد منتصف الليل بشكل يومي.
- ✓ إنقطاع الإتصال المفاجئ الذي يحصل في نظام الاستعلام الخاص بالبنك المركزي، مما كان سبباً في اختفاء بيانات التعويض الخاصة بالمواطنين.

ثامناً: الإحصائيات والتقارير المالية الخاصة بتنفيذ آلية الاستبدال

سيتم إستعراض في هذا المحور بعض الإحصائيات والتقارير المالية الخاصة بآلية الاستبدال:

1. إحصائيات إجمالي المبالغ النقدية الجديدة واستبدالها بنقد إلكتروني خلال فترة تنفيذ آلية الاستبدال (19-2019/12 حتى 2020/01/16).
2. إحصائيات إجمالي عدد الحسابات الإلكترونية التي تم فتحها للمواطنين خلال فتره الاستبدال (19-2019/12 حتى 2020/01/16).

3. إحصائيات إجمالي المبالغ المرحلة من النقدية الجديدة إلى البنك المركزي، واستبدالها بنقدية قديمة (19-12-2019 حتى 2020/01/16).
4. إحصائيات إجمالي المبالغ التي تم استعاضةها من قبل فروع البنك ووكلاء الخدمة (19-12-2019 حتى 2020/01/16).
5. إحصائيات إجمالي الحسابات الإلكترونية التي تم فتحها وتفعيلها من قبل فروع البنك ووكلاء الخدمة (19-12-2019 حتى 2020/01/16).

اجمالي النقدية الجديدة المرحلة الى البنك المركزي



اجمالي النقدية الجديدة المرحلة من وكلاء خدمة فلوسك الى البنك المركزي 22/12/2019 حتى 20/01/2020

تاريخ الترحيل	عدد العمليات	اجمالي النقدية الجديدة المرحلة الى البنك المركزي
25/12/2019	107	9,398,000
29/12/2019	507	43,839,000
31/12/2019	836	72,267,600
5/1/2020	1723	157,305,700
7/1/2020	1354	123,099,200
12/1/2020	1139	100,935,100
14/1/2020	949	88,417,000
15/1/2020	741	65,645,200
20/1/2020	1595	153,020,400
الإجمالي	8,951	813,927,200

8) المحور الثامن: المعوقات والصعوبات التي واجهت البنك في مسيرة المحافظ الإلكترونية

سيتم في هذا المحور استعراض المعوقات والصعوبات التي واجهت البنك في مسيرته الخاصة بتقديم المحافظ الإلكترونية (من عام 2016 – 2020)

أولاً: الصعوبات والمعوقات الخاصة بمرحلة الدراسة وتحليل الأدوار

أهم الصعوبات والمعوقات التي واجهتنا في هذه المرحلة تكمن في التالي:

✓ كان من أهم الصعوبات المرتبطة بهذه المرحلة، صعوبة الحصول على بعض الدراسات الخاصة ببعض التجارب التي قدمت خدمات المحافظ الإلكترونية، نظراً لأنها تجارب اجنبية، وكان من الصعب الحصول على تجاربهم بشكل مباشر.

- ✓ صعوبة فهم آلية العمل الخاصة بتجارب بعض الشركات الأجنبية، نظراً لتعدد الخدمات المالية التي تقدم عبر المحافظ الإلكترونية.
- ✓ تعدد النماذج المقدمة (Business Model)، التي تخص خدمات النقود الإلكترونية والذي كان من الضروري دراسة جميع التجارب الخاصة بمعظم الشركات الأجنبية التي تقدم خدمات النقود الإلكترونية.
- ✓ صعوبة الحصول على دراسات بحثية متكاملة حول خدمات النقود الإلكترونية، وعدم تجاوب بعض الشركات الخارجية على المراسلات التي ترسل لتوضيح بعض الأمور التي تخص الخدمة.
- ✓ صعوبة في تحديد الأدوار والمهام والمسؤوليات الخاصة بالبنوك التجارية المشتركة في كل نموذج من نماذج تقديم خدمات النقود الإلكترونية بسبب تعدد واختلاف النماذج الخاصة بخدمات النقود الإلكترونية.

ثانياً: الصعوبات والمعوقات الخاصة بمرحلة اتخاذ القرار الخاص بنوع النموذج الذي سيشترك فيه البنك لتقديم خدمات النقود الإلكترونية

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه المرحلة تتمثل في:

- ✓ عدم وجود شركات مالية متخصصة في تقديم خدمات النقود الإلكترونية في اليمن في ذلك الوقت، مما جعل البنك في حيرة حول نوع النموذج المناسب الذي سيشترك به البنك.
- ✓ صعوبة أو رفض بعض جهات أو شركات خارجية بالاجتماع معها بسبب ظروف الحرب والازمة السياسية المشتعلة في تلك الفترة، لمناقشتهم في النموذج المثالي الذي سيشترك فيه البنك.
- ✓ عزوف بعض من شركات الاتصالات عن الإستثمار في أنظمة النقود الإلكترونية خلال تلك الفترة، مما كان ذلك من أهم الصعوبات بسبب عدم وجود توجه واضح لقيادة تلك الشركات عن تقديم هذا النوع من الأنظمة.

ثالثاً: الصعوبات والمعوقات الخاصة بمرحلة التفاوض مع الشركات المشغلة للنظام، وبناء ملف البنك المركزي اليمني

أهم الصعوبات والمعوقات المرتبطة بهذه المرحلة تتمثل في:

- ✓ عدم استيعاب بعض من الشركات المشغلة لنظام الخدمة، للأدوار التي يجب ان تلعبها في هذا المشروع، من خلال الخلط في بعض الأمور التي تخص نموذج تقديم الخدمة.
- ✓ عدم وجود رؤية استراتيجية لبعض الشركات المشغلة لنظام الخدمة، فيما يخص تقديم هذه الخدمة، وذلك من خلال عدم وجود جاهزية وجدية في دراسة بعض المتطلبات.
- ✓ تعدد الآراء والمقترحات التي تخص إدارة الخدمة، والاسم التجاري والعلامة التجارية للخدمة وما يختص بالحملة التسويقية للخدمة.
- ✓ عدم توفر أي نسخ من العقود المثالية الخاصة بتقديم خدمات النقود الإلكترونية، كي يتم الاستفادة منها في بناء عقود تشغيل الخدمة مما كان سبباً في كثرة الإجهادات الشخصية من قبل الطرفين.
- ✓ تولد نوع من إنعدام الثقة أو إخفاء بعض الجوانب التنظيمية أو المستندات الخاصة بنظام الخدمة، خوفاً من توزيعها وإستخدامها من قبل أطراف ترغب في تقديم نفس الخدمات.
- ✓ ضبابية التعامل مع الأطراف المتفقة على تقديم الخدمة، من خلال إخفاء بعض المستندات التي تخص إدارة نظام الخدمة خوفاً من تسرب تلك المستندات.

- ✓ كثرة المستندات والأوراق التي يجب أن يتم تضمينها في ملف البنك المركزي، والتي كانت تستوجب توفير معظم المتطلبات الخاصة بمنشور البنك المركزي رقم 2014/11
- ✓ ارتفاع عدد أدلة السياسات والإجراءات التي تخص تقديم خدمات النقود الإلكترونية، والتي يجب أن يتضمنها ملف البنك المركزي، والتي يجب إعدادها من قبل البنك.
- ✓ تعدد المتطلبات التي كانت تقدم من البنك المركزي اليمني، فيما يخص خدمات النقود الإلكترونية بسبب تعدد واختلاف القيادات الخاصة بالبنك المركزي خلال تلك الفترة.
- ✓ صعوبة إعداد وتجهيز وبناء نماذج العقود الخاصة بإدارة الوكلاء بين البنك وبين الشركات المشغلة لإنظمة النقود الإلكترونية، نظراً لعدم توفر نماذج عقود جاهزة يتم الاستفادة منها.
- ✓ تعدد متطلبات منشور البنك المركزي 2014/11، والذي كانت موزعه على العديد من الإدارات الداخلية للبنك، مما كان يتوجب الاجتماع مع كل مدير إدارة لشرح تفاصيل المشروع والمتطلبات التي يجب توفيرها من قبله فيما يخص المشروع.

رابعاً: الصعوبات والمعوقات التي واجهت البنك في مسيرته بالمحافظ الإلكترونية (معوقات عامة)

أهم تلك الصعوبات والمعوقات تتمثل في التالي:

- ✓ الظروف السياسية والإقتصادية التي كانت تمر بها البلاد خلال الفترة الماضية، والتي كانت تستوجب من البنك التعامل بنوع من الحذر والتصميم في نفس الوقت.
- ✓ إعداد وتجهيز متطلبات منشور البنك المركزي رقم 2014 / 11، والتعامل مع بنكين مركزيين لكي يتم استخراج تراخيص تقديم الخدمة.
- ✓ تعدد القرارات الخاصة بتغيير بعض من قيادات البنك المركزي اليمني، والتي أدت إلى تأخر الفصل في طلبات البنك حول تقديم الخدمة واستخراج تراخيص تقديمها.
- ✓ عدم وجود التوجه الكافي من قبل الجهات المعنية في ذلك الوقت، بأهمية خدمات النقود الإلكترونية واستخداماتها خلال الفترة الماضية، وأثرها في إيجاد العديد من الحلول.
- ✓ عدم وجود الموارد البشرية الكافية لدى البنك المركزي اليمني، والتي تقوم بمراجعته ملف البنك حول الخدمة، الأمر الذي تسبب في تأخير الحصول على تراخيص تقديمها.
- ✓ الصعوبات والمعوقات الناتجة عن مقاومة التغيير لدى البعض في إدارات البنك، والذي كان نتيجة قصر نظر أو عدم استيعاب الرؤية الإستراتيجية الخاصة بالإدارة التنفيذية.
- ✓ المخاوف المرتبطة بفشل شركات البنك مع الشركات المشغلة لإنظمة النقود الإلكترونية لأي سبب من الأسباب نتيجة لعدم تنفيذ أي من الأطراف المسؤوليات المناطة به.
- ✓ ضعف الوعي والثقافة الكافية لدى المجتمع حول خدمات النقود الإلكترونية، وأهميتها واستخداماتها.
- ✓ الصعوبات والمعوقات المرتبطة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتي استوعبت دورها في أنها مشرع لخدمات النقود الإلكترونية، في ظل وجود تشريع واضح من البنك المركزي اليمني الذي نظم وحدد المهام والمسؤوليات الخاصة بالخدمة، ومن ضمنها منشور البنك المركزي اليمني رقم 2014/11
- ✓ الخلط الواضح والصريح من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للمهام والمسؤوليات التنظيمية الخاص بها، بالرغم من دورها المعروف والذي حدده منشور البنك المركزي رقم 2014/11، في إصدار موافقة لشركات الاتصالات في تقديم الخدمة والتأكد من مدى جهورية نظام الخدمة من النواحي الفنية والتشغيلية فقط.
- ✓ العشوائية الملموسة من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، فيما يخص لائحة الترقيم الوطنية الخاصة بشركات الاتصالات وتعديلاتها، والذي يؤثر سلباً على مستوى أداء تقديم الخدمة بشكل واضح.

- ✓ التفكير برؤية المنافسة غير الصحيحة بين جميع الجهات التي تقدم خدمات النقود الإلكترونية والتي تؤثر على تطبيق الشمول المالي لوصول الخدمات المالية لجميع شرائح المستهلكين.
- ✓ عدم رعاية الجهات المعنية بإقامة فعاليات ومؤتمرات وحملات توعوية وثقافية، حول خدمات النقود الإلكترونية وأهميتها واستخداماتها وفائدتها للمجتمع بشكل عام.

9) المحور التاسع: مقترح تبني البنك المركزي تنفيذ خطة ترويجية وإعلانية وتسويقية عن خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول

في هذا المحور سيتم استعراض مقترح يتم عرضه على المعنيين في البنك المركزي بخصوص الترويج والتوعية لخدمات النقود الإلكترونية كما يلي:

أولاً: فكرة المقترح

يقوم أساس هذا المقترح على النقاط التالية:

- ✓ يقوم البنك المركزي اليمني، بإعداد وتنسيق وتنظيم خطة توعوية وثقافية وترويجية وإعلانية عن خدمات النقود الإلكترونية.
- ✓ يجب أن تراعي الخطة التوعوية والثقافية والترويجية، العديد من المحاور التي يجب أن تغطي منها: تعريف عن خدمات النقود الإلكترونية، استخداماتها، أهميتها، فوائدها، المستهدفين من خدمات النقود الإلكترونية.
- ✓ يجب أن تراعي الخطة الفترة الزمنية التي يجب أن تشملها فتره التوعوية والترويج والإعلان بحيث تكون الفترة الخاصة بذلك فتره عام كامل أو ستة أشهر كحد أقصى.
- ✓ يتم توزيع الحملة التوعوية والترويجية والإعلانية عن خدمات النقود الإلكترونية، على جميع وسائل التواصل الاجتماعي (المسوعة والمقروءة والمكتوبة)، مع مراعاة استهداف تنفيذ الحملة التسويقية في جميع مواقع التواصل الاجتماعي لكل البنوك التجارية (التي تدير محافظ إلكترونية – أو التي ليس لها محافظ إلكترونية).
- ✓ يتم توزيع خدمات النقود الإلكترونية على فترة تنفيذ هذه الحملة، بحيث تركز كل فتره على نوع من خدمات النقود الإلكترونية والتركيز عليها في الحملة التوعوية.

ثانياً: الاسم الرسمي للحملة التوعوية والثقافية والترويجية والشعار الخاص بها

- ✓ يكون الاسم الرسمي والمعتمد للإعلان عن خدمات النقود الإلكترونية والذي يتم استخدامه طوال فترة الحملة "حملة تلفوني يغيني أو تلفوني يكيني"
- ✓ يتمثل الشعار الرسمي الخاص بالحملة عبارة عن جهاز هاتف قديم نوع 3310، وصورة من العملة الوطنية الريال اليمني من وسط شاشه جهاز الهاتف.
- ✓ يتم إعداد مجموعه من الجمل الخاصة باستخدامات النقد الإلكترونية والتي يتم استخدامها في الحملة التوعوية مثل: "أدفع التزاماتك بتلفونك عبر النقود الإلكترونية أو أشترى راحة بالك بواسطة تلفونك عبر النقود الإلكترونية أو النقود الإلكترونية طريقك للتوفير، وغيرها.
- ✓ تكون هذه الجمل التوعوية تصاغ تحت شعار واحد فقط وهي: "تلفوني يكيني أو تلفوني يغيني"
- ✓ يجب أن تحتوي الجمل اللغوية النقود الإلكترونية، تعزيز لمعنى النقود الإلكترونية في البلاد.

✓ تحتوي الخطة على أهمية تشجيع استخدام خدمات النقود الإلكترونية من قبل المواطنين، وذلك عن طريق قيام نقاط الخدمة بتقديم عروض تخفيضيه لكل من يقوم باستخدام الدفع عن طريق النقود الإلكترونية.

ثالثاً: الجهات المعنية بتحمل تكاليف حملة "تلفوني يكفيني أو تلفوني يغنيني"

- ✓ تتحمل جميع البنوك وشركات الخدمات المالية وشركات الاتصالات، تمويل تكاليف هذه الحملة التوعوية الشاملة لجميع محافظات الجمهورية اليمنية.
- ✓ تتحمل البنوك التجارية التي تقدم المحافظ الإلكترونية تمويل الحملة بمبلغ وقدره 50,000 دولار أمريكي لكلاً منها.
- ✓ تتحمل شركات الخدمات المالية التي تقدم خدمات النقود الإلكترونية تمويل الحملة بمبلغ 100,000 دولار أمريكي.
- ✓ تتحمل شركات الاتصالات والمشاركة في تقديم المحافظ الإلكترونية تمويل الحملة بمبلغ وقدرة 150,000 دولار أمريكي.
- ✓ تتحمل البنوك التجارية الغير مشاركة في تقديم المحافظ الإلكترونية تمويل الحملة بمبلغ وقدره 20,000 دولار أمريكي.
- ✓ تتحمل بعض من الجهات والوزارات المالية مثل وزارة المالية، وزارة النفط، وزارة الاتصالات، مصلحة الضرائب، صندوق صيانة الطرق، أمانة العاصمة تمويل الحملة بمبلغ وقدره 30,000 دولار لكل واحد منها.
- ✓ تكون جميع شعارات المحافظ الإلكترونية التي تقدم خدمات النقود الإلكترونية موجودة من ضمن الحملة التوعوية.
- ✓ يتم فتح حساب بنكي طرف البنك المركزي، يتم فيه أيداع جميع المبالغ التي تم جمعها بخصوص الحملة، ويتم صرفها بموافقة مباشرة من محافظ البنك المركزي ومن يراه مناسباً.

رابعاً: المستهدفون من الحملة الوطنية "تلفوني يكفيني او تلفوني يغنيني"

- ✓ استهداف عدد 10 مليون مواطن في جميع محافظات الجمهورية، لفتح وتفعيل حسابات إلكترونية خاصة بهم في جميع المحافظ الإلكترونية.
- ✓ استهداف نسبة 40% من العدد المستهدف من فئة الذكور المتعلمين (الجامعات، المدارس، المعاهد، المؤسسات التعليمية، البنوك، الصرافين)
- ✓ استهداف 30% من العدد المستهدف من فئة الذكور والإناث متوسطي التعليم
- ✓ استهداف 10% من العدد المستهدف من فئة أصحاب الحرف والمهن البسيطة.
- ✓ استهداف 10% من العدد المستهدف من فئة المحلات التجارية والمطاعم والمستشفيات والمدارس.

10) المحور العاشر قرار محافظ البنك المركزي رقم (1) للعام 2020، ودوره في تحقيق الشمول المالي

أولاً: منشور البنك المركزي الصادر من محافظ البنك المركزي رقم (1) لعام 2020

- ✓ يعتبر منشور البنك المركزي رقم (1) لعام 2020، منشوراً عزز من تحقيق الشمول المالي لوصول جميع الخدمات المالية لجميع شرائح المستهلكين.

- ✓ يعتبر منشور البنك نقلة نوعية في سوق النقود الإلكترونية، كونه قام بتغيير النموذج الخاص بتقديم خدمات النقود الإلكتروني من Bank Led إلى نموذج جديد خاص بشركات الاتصالات والشركات المالية MNOs.
- ✓ يمثل المنشور الجديد رقم 2020/1، الرؤية الإستراتيجية التي يعمل البنك المركزي اليمني على توثيقها خلال الفترات القادمة.
- ✓ يعتبر المنشور خطوة واضحة ومتقدمة في سوق النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، وأيضاً بافتتاح مرحلة جديدة في سبيل تحقيق الشمول المالي.
- ✓ يقدم المنشور ضوابط جديدة بتقديم المحافظ الإلكترونية، وذلك من خلال فتح المجال بقبول الحوالات الواردة عبر المحافظ الإلكترونية بالعملة الصعبة.
- ✓ يسمح المنشور الجديد لشركات الاتصالات، تقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف عن طريقها عبر السماح لها بإنشاء مؤسسة مالية مختصة برأس مال معين تقدم خدمات النقود الإلكترونية بمفردها، مع مراعاة اختيار بنك التسوية المشارك معها في ذلك.
- ✓ أعطى المنشور الجديد صلاحيات كبيرة لشركات الخدمات المالية، تتمثل في إصدار النقود الإلكترونية، والقيام بتولي مهام ومسؤوليات المخاطر ومكافحة غسل الأموال وغيرها من الجوانب المرتبطة بالبنوك المرخصة لتقديم هذه الخدمات.

ثانياً: جوانب القصور التي لم يراعيها منشور البنك المركزي رقم (2020/1)

- ✓ المنشور غير النموذج المقدم في تطبيق خدمات النقود الإلكترونية في اليمن، من خلال تغيير النموذج البنكي Bank Led إلى نموذج الشركات المشغلة وشركات الاتصالات MNOs-LED، في ظل عدم إعطاء النموذج البنكي الفرصة الكافية لتنفيذه وتطبيقه في البلاد.
- ✓ يعتبر النموذج البنكي المقدم في خدمات النقود الإلكترونية، كان الهدف منه هو إرجاع ثقة المواطنين والعملاء بالبنوك، ولكن بهذا المنشور قد تزول ثقة المواطنين بالبنوك في ظل النموذج الجديد لتقديم الخدمة.
- ✓ قدم المنشور الجديد، صلاحيات متعددة وكبيرة لشركات الخدمات المالية والمؤسسات المالية الراجعة في تقديم خدمات النقود الإلكترونية تتمثل في إصدار النقود الإلكترونية، الأمر الذي قد يساعد في إصدار نقود إلكترونية بدون وجود غطاء تأميني 100% في حال غياب الرقابة الكافية التي يجب إتخاذها للتأكد من ذلك.
- ✓ كانت هناك بعض المواد التي تضمنها المنشور، لم تكن واضحة بالشكل الكامل، وكان يكتنفها بعض الغموض.
- ✓ لم يشير منشور البنك المركزي إلى السقوف المالية الخاصة بعمليات الأفراد والشركات، الأمر الذي تركة للتقدير الشخصي من قبل تلك الشركات المالية، الذي قد يؤثر على حجم السيولة النقدية المدارة في السوق.
- ✓ لم يتطرق المنشور إلى التراخيص المعتمدة من البنك المركزي بخصوص المحافظ الإلكترونية التي صرح لها بموجب المنشور السابق رقم 2014/11 والتي قدمت عبر بعض البنوك التجارية.

7. التوصيات العامة

في نهاية هذه الورقة، وبعد طرح جميع ما يتعلق بالنقود الإلكترونية وتجربة بنك اليمن والكويت في تقديمه للمحافظ الإلكترونية، فإننا نقدم بعض من التوصيات التي نجدها هامة وضرورية وتساعد على تحقيق الشمول المالي، وتمثل في التالي:

أولاً: يجب أن تكون خدمات النقود الإلكترونية، هي الرؤية الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها جميع الجهات الحكومية المعنية مثل البنك المركزي اليمني، وزارة الإتصالات وغيرها من الجهات التي سيكون لها تأثير إيجابي في تحقيق الشمول المالي.

ثانياً: يجب أن تتبنى المنظمات الإنسانية والدولية، تنفيذ سياساتها الخاصة في توزيع المساعدات النقدية على المستفيدين، وذلك من خلال استبدالها بتوزيع تلك المساعدات النقدية عبر المحافظ الإلكترونية، ويجب على الجهات الحكومية الضغط في استخدام هذه السياسة الجديدة عند توزيع المساعدات النقدية.

ثالثاً: يجب تكاتف جهود جميع الجهات المعنية بالإقتصاد اليمني، في إقامة الفعاليات والمؤتمرات الخاصة بتوعية وتنقيف جميع شرائح المجتمع حول أهمية النقود الإلكترونية واستخداماتها، وأهميتها بحيث تكون البديل الأول والأفضل عن النقد (الكاش).

رابعاً: يجب تشجيع البنوك التجارية، والتي لم تدخل مجال النقود الإلكترونية نتيجة مخاوف ضبابية معينة، وذلك من خلال إقامة دورات وفعاليات مختلفة يتبناها البنك المركزي اليمني، عبر البنوك التي خاضت تجربة تقديم المحافظ الإلكترونية، وذلك تعزيزاً لمبدأ الشمول المالي.

خامساً: نتمنى تحييد وإبعاد الخلافات السياسية بين جميع الأطراف، عن الجوانب الإقتصادية، وخاصة مشاريع النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، كون هذه المشاريع تهم المواطن اليمني، وتعتبر من المشاريع الإقتصادية التي تؤثر على الأمن القومي للبلاد. وبالتالي أن يكون مشروع النقود الإلكترونية، هو ملتقى اتفاق جميع الأطراف السياسية من حيث السياسات والإجراءات الخاصة بتقديم هذه الخدمات.

سادساً: يتبنى البنك المركزي، ورئاسة الوزراء، جميع المعنيين في الجهات الرسمية والحكومية تشجيع منتسبها على نشر ثقافة استخدامات النقود الإلكترونية وأهميتها خلال الفترات القادمة لأهميتها الإيجابية على مستوى البلاد بالكامل.

سابعاً: نوصي بأن يقوم البنك المركزي، بإجراء تعديلات دورية ومحورية في منشوراته وتعليماته حول أنشطة خدمات النقود الإلكترونية بالشكل الذي يواكب التغييرات والظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تمر بها البلاد.

معين أحمد العراسي
مدير إدارة المحافظ الإلكترونية
2010/03/17